

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2023/071 بتاريخ 28 من شعبان 1444 (21 مارس 2023) والقاضي بتعيين السيد محمد عدنان والزين مقررا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تعديله وتميمه ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 15 من رمضان 1444 (6 أبريل 2023) والذي يمنح أجل (5) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 16 من رمضان 1444 (7 أبريل 2023) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 16 من رمضان 1444 (7 أبريل 2023) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 26 من رمضان 1444 (17 أبريل 2023) ؛

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع رسالة نوايا موقعة بين أطراف العملية بتاريخ 16 ديسمبر 2022، تنص على عزم شركة «Renault Commerce Maroc SA» بيع جميع الأصول المتعلقة بتوزيع السيارات التابعة لها لشركة «Morocco Automotive Retail SA» ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

قرار لمجلس المنافسة عدد 83 /ق/ 2023 صادر في 26 من رمضان 1444 (17 أبريل 2023) المتعلق باقتناء شركة «Morocco Automotive Retail SA» لجميع الأصول المتعلقة بتوزيع السيارات التابعة لشركة «Renault Commerce Maroc SA».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه بمقتضى القانون رقم 40.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.67 بتاريخ 30 من ربيع الآخر 1444 (25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتميمه بمقتضى القانون رقم 41.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.68 بتاريخ 30 من ربيع الآخر 1444 (25 نوفمبر 2022) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ 20 جمادى الأولى 1444 (15 ديسمبر 2022) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 26 من رمضان 1444 (17 أبريل 2023)، وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 061/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 27 من شعبان 1444 (20 مارس 2023) والمتعلق باقتناء شركة «Morocco Automotive Retail SA» لجميع الأصول المتعلقة بتوزيع السيارات التابعة لشركة «Renault Commerce Maroc SA» ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظرا للطبيعة وخصائص العرض والطلب وغياب أي تأثير للعملية على المنافسة، فإن السوق المرجعية تبقى ذات بعد وطني، إلا أن التحديد الجغرافي للسوق المعنية يمكن أن يظل مفتوحا دون الحاجة إلى تقسيم أدق :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن عدم وجود تقاطع بين أطراف العملية على مستوى السوق المرجعية المعنية، وهو ما لن يترتب عنه أي تراكم في حصص سوق أطراف العملية من شأنه أن يخلق أو يعزز وضعها في السوق :

وحيث بالإضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه، فإن حصص سوق الأطراف المعنية على المستوى الوطني تبقى ضئيلة وتتراوح بين 0 و10%، مع العلم أن الجهة المقتنية حديثة الإنشاء ولا زالت لم تنشط بعد على مستوى السوق قبل إنجاز العملية :

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية لتوزيع العربات الجديدة أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 061/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 27 من شعبان 1444 (20 مارس 2023) يستوفي الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة باقتناء شركة «Morocco Automotive Retail SA» لجميع الأصول المتعلقة بتوزيع السيارات التابعة لشركة «Renault Commerce Maroc SA».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقدة بتاريخ 26 من رمضان 1444 (17 أبريل 2023)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، بحضور السيد أحمد رحو رئيسا للجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسادة : عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عبد الغني أسنينة.

حسن أبو عبد المجيد.

جهان بن يوسف.

عبد اللطيف المقدم.

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق باقتناء شركة «Morocco Automotive Retail SA» لجميع الأصول المتعلقة بتوزيع السيارات التابعة لشركة «Renault Commerce Maroc SA»، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي الوطني لمجموع المنشآت، المحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية :** شركة «Morocco Automotive Retail SA»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، تم تأسيسها خلال سنة 2023، مسجلة بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 574859، والكانن مقرها الاجتماعي ب: 8، زنقة علي عبد الرزاق، إقامة «Plein Ciel»، الطابق الثاني، الدار البيضاء، وهي شركة تنشط في مجال استيراد وتوزيع العربات وقطع الغيار وأجزاء السيارات :

- **الأصول المستهدفة :** جميع الأصول المتعلقة بتوزيع العربات التابعة لشركة «Renault Commerce Maroc SA»، ويتعلق الأمر بخمس أصول تجارية مرتبطة بتوزيع العربات الحاملة لعلامة «Renault» و«Dacia» :

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى تمكين الطرف المقتني من تنوع أنشطته لتشمل قطاع توزيع العربات :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلقة بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق توزيع العربات الجديدة دون الحاجة إلى تقسيم أدق بالنظر إلى غياب أي تأثير سلبي للعملية على المنافسة :